والحق انهما واسطة بين الزايدة المحضة والمعدبة المحضة كما حرره ابن هشام
واراد وا بالعبد كل حيوان يقع منه الفعل فان قلت وقع في كلام
بعض القوم تفسيره بالمكلف قلت حمله على هذا التدراني بعض
الادلة الاتي بيانها لا يجري في غير محله والصواب التعميم
و خالق بالمعنى السابق ما تحتمل المصدرية وتحتمل الموصولية الاسمية
والموصوفية فقوله عمل مطلقا فعل ماض ضمير العبد صلة على الاولية
وصفة على الثالثة وحذف منه العايد على الاخيرتين لفضليته
ونصبه بفعل متصرف ولم يبرز الفاعل جريا على مذهب الكوفيين
من عدم وجوب ابرازه اذا امن اللبس والمعنى انه يجب على كل مكلف
ان يعتقد ان الله تعالى هو المنفرد بخلق العبد وعمله اي معموله
او والشي الذي عمله او وشي عمله والحاصل ان الناس بعد اتفاقهم
على ان افعال العباد الاضطرارية مخلوقة لله تعالى اختلفوا
في افعالهم الاختيارية فهل هي من جملة خلق الله تعالى واختراعه
مع الاتفاق على انها افعالهم لا افعاله اذ القايم والقاعد والاكل
والشارب وغير ذلك هو الانسان مثلا وان كان الفعل مخلوقا
لله تعالى فان الفعل انما يسند حقيقة الى من قام به لا الى من
اوجده الا ترى ان الابيض مثلا هو الجسم وان كان البياض
بخلق الله تعالى وايجاده قال السعد ولا عجب في خفاء هذا المعنى
على عوام القدرية وجهالهم حتى شنعوا على اهل الحق في الاسواق
وانما العجب خفاؤه على خواصهم وعلمائهم حتى سودوا به الصحايف
والاوراق وبهذا يظهر ان تمسكهم بما ورد في الكتاب والسنة
من اسناد الافعال الى العباد لا يثبت المدعى وهو كون فعل
العبد واقعا بقدرته ومخلوقا له وتحرير المبحث على ما هو في
المواقف ان فعل العبد واقع عندنا بقدرة الله تعالى وحدها
وعند المعتزلة بقدرة العبد وحدها وعند الاستاذ بمجموع
القدرتين على ان تتعلقا جميعا باصل الفعل وعند القاضي
على ان تتعلق قدرة الله تعالى باصل الفعل وقدرة العبد
بكونه طاعة او معصية وعند الحكما بقدرة يخلقها الله تعالى
في العبد وسيأتي رد ما عدا مذهب اهل السنة بقوله
ولكن لا يوثر فان قلت لا نزاع للمعتزلة في ان قدرة العبد
مخلوقة لله تعالى حينئذ فيتناع في كلامهم ان خالق القوى والقدر
هو الله تعالى وحينئذ لا يمتاز مذهبهم عن مذهب الحكما قلت
لا يظهر فرق بينهما كما اعترف به صاحب قواعد العقايد

الامر

الامر جهة ايجاد القوى والقدر عند المعتزلة بطريق الاختيار وعند
الحكما بطريق الايجاب لتمام الاستعداد وقول المواقف في الفرق
بينهما ان الموثر عند المعتزلة قدرة العبد وعند الحكما المجموع من
القدرتين على ان تتعلق قدرة الله تعالى بقدرة العبد وقدرة
العبد بالفعل لا يخ عند التامل وقول الرازي وبعض المعتزلة
في بيان الفرق بين المذهبين ان العبد عند المعتزلة توجد الافعال
على سبيل الصحة والاختيار وعند الحكما على سبيل الايجاب
بمعنى ان الله تعالى يعطي العبد القدرة والارادة ثم هما يوجبان
وجود المقدور يرد بان الصحة انما هي بالقياس الى القدرة واما
بالقياس الى تمام القدرة والارادة الازليتين فليس الا الوجوب
وان كان لا ينافي الاجتهاد والاختيار قال امام الحرمين في الارشاد
واتفق ايمة السلف قبل ظهور البدع والاهوا على ان الخالق
هو الله تعالى ولا خالق سواه وان الحوادث كلها حدثت بقدرة
الله تعالى من غير فرق بين ما تتعلق قدرة العباد به وبين
ما لا تتعلق فان تعلق الصفة بشي لا يستلزم تاثيرها فيه
كالعلم بالمعلوم والارادة بفعل الغير فالقدرة الحادثة لا توثر
في مقدورها اصلا واتفقت المعتزلة ومن تابعهم من اهل
الزيغ على ان العباد موجدون لافعالهم مخترعون لها بقدرهم
ثم المتقدمون منهم كانوا يمتنعون من تسمية العبد خالقا لقرب
عهدهم باجماع السلف على انه لا خالق الا الله وتجرا المتاخرون
منهم فسموا العبد خالقا على الحقيقة انتهى وما ذهب اليه
الاستاذ ان اراد به ان قدرة العبد متعلقة بالتاثير واذا
انضمت اليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بالتاثير بتوسط
هذه الاعانة كما ذكره بعضهم فقريب من الحق وان اراد ان كلا
من القدرتين مستقلة بالتاثير فباطل لما مر في مباحث الوحدانية
وحدوث العالم ثم اعلم ان المعتزلة القايلين بان افعال العباد
واقعة بخلقهم وايجادهم استقلالا افترقوا فرقتين فذهب
ابو الحسين البصري من المتاخرين واتباعه الى ان هذا الحكم ضروري
مركوز في طباع العقلا المنصفين الخالين عن تقليد اسلافهم
وذكروا في ذلك وجوها على قضية التنبيه او الاستدلال
فانه ربما يكون الحكم ضروريا في نفسه والحكم بضروريته
استدلاليا وذهب المتقدمون منهم الى ان العلم بكون العبد
موجدا لافعاله نظري وعرض الناظم الرد على مذهب المعتزلة

Copyright © King Saud University